



نديم القصار نتائج استثنائية... ونمو مضطرد

قيّم الأستاذ نديم القصار (فرنسبنك)، نتائج القطاع المصرفي حتى شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠ بالجيدة، خصوصاً وأن أرباح المصارف أتاحت تعزيز الاحتياطات والمؤونات وزيادة الأموال الخاصة، ما يعزز الثقة في القطاع المصرفي اللبناني ويؤهله لملاقاة بازل ٣ بنجاح، وكذلك تطوير قدراته التجهيزية والتقنية وموارده البشرية وتنوع منتجاته للاقتصاد والجمهور ويجعله جيداً باستقطاب المزيد من الودائع والرساميل إلى لبنان.

وأشار القصار إلى النتائج الاستثنائية والنمو المضطرد الذي حققته مجموعة فرنسبنك والتي تجسدت بزيادة حجم الأعمال ومعدلات النمو الملمتة وزيادة في الأرباح الصافية، مؤكداً استمرار المصرف في استراتيجيته بمجال التوسع الدولي وتعزيز وجوده في الأسواق الإقليمية والدولية.

■ ما هو رأيكم في اتفاقية بازل ٣، وهل تعتقدون أن المصارف اللبنانية ستواجه مشكلة في تطبيقها؟

- تهدف اتفاقية بازل ٣ على نحو رئيسي إلى تحديد حد أدنى لرساميل المصارف وأموالها الخاصة، محسباً على أساس المخاطر الإئتمانية تبعاً لدرجة أوزان تلك المخاطر، لغرض حماية المصارف ومودعيها من أي خسارات ناجمة عن أنشطتها الإستثمارية والتجارية. ويشمل ذلك أسعار الصرف ومعدلات الفوائد والمخاطر السيادية والأسهم وخلافها. معايير بازل ٣ الجديدة التي يفترض أن تتبناها المصارف المركزية في العالم، جاءت في إثر التطورات المصرفية والمالية الدولية التي حدثت في ٢٠٠٨، وكان من نتائجها أنها تحولت أزمة دولية في الولايات المتحدة والدول الصناعية ودول أخرى كثيرة في العالم. وتلزم معايير بازل ٣ تكوين حازج احتياط بواقع ٧ في المئة، فضلاً عن التشدد في معايير الرقابة المصرفية الداخلية ومعايير مؤسسات الرقابة الرسمية، وكذلك تطوير أدوات الإفصاح والشفافية وتبادلها مع المساهمين وسلطات الرقابة والأسواق المالية. ومن شأن ذلك في طبيعة الحال، تعميق دراسة نوعية الأصول المصرفية، وكفاية الرساميل والأموال الخاصة الأساسية والمساندة بشروط حدية للثانية. ينسحب الأمر على إعادة تقويم الموجودات، ومحاظف القروض والتوظيفات، وتفاصيل أخرى كثيرة.

كما أن لائحة تحديد أوزان المخاطر في بازل ٣، وهي مهمة في سياق النسب المفروضة على المصارف، أدخل تعديل عليها باحتساب درجة مخاطر معينة على ديون الدول وأذونات الخزنة الصادرة عنها. وقد كانت بدرجة صفر في بازل ٢.

وقد استوجب ذلك مشكلات الديون في عدد من الدول الأوروبية التعديل المذكور.

أما في ما يتعلق بالمصارف اللبنانية، تعلمون أنها تتمتع قطاعياً بمعدل ملاءة بنحو ١٢ في المئة. والتزم القطاع المصرفي اللبناني تطبيق بازل ٢ في ظروف قاسية، بينما يشهد القطاع اليوم نمواً مميّزاً في موجوداته، وقد طوّر منتجاته وخدماته، وتوسع في تسليقاته للاقتصاد ولقطاعات أساسية. كما وأكب تطورات التقانة في الصناعة المصرفية ويولي الموارد البشرية اهتماماً كبيراً. لذلك لا مشكلة تعترض القطاع في التزام أي معايير جديدة تفرضها بازل ٣. والأمر موضع تشاور بين جمعية المصارف ومصرف لبنان، لناحية مهل التكيف مع المعايير تلك. علماً، أن اتفاقية بازل ٣ لحظت مرحلة انتقالية لتنفيذ المعايير تدريجياً. فتكويّن حازج الاحتياط الآمن لرأس المال مثلاً يمتد حتى ٢٠١٦.

■ شهدت أسعار الفوائد اللبنانية تراجعاً ملموساً، يرى فيه البعض حاجة اقتصادية، في حين نبه بنك التسويات الدولية إلى وجوب عدم استغلال تراجع الفوائد لتوظيفات غير مدروسة. ما هو رأيكم؟

- أسعار الفائدة تحددها السوق في المبدأ. وتختلف بين بلد وآخر، تبعاً لحاجات الاقتصاد والتنمية وسعر الصرف والكتلة النقدية ومعدلات التضخم وليس على وجه الحصر. ويمكن المصارف المركزية أن تلعب دوراً مهماً في هذا المجال تبعاً لما سبق ذكره. مصرف لبنان يقوم بوظيفته بنجاح على هذا الصعيد، ويوازن بين حاجات الاقتصاد ومتطلبات النمو الحقيقي من جهة، وبين الحفاظ على تثبيت سعر الصرف وتلبية تمويل العجز المالي بفوائد مقبولة من ناحية ثانية.

أما عن الشق الثاني من سؤالكم، فمعدلات الفوائد في لبنان ما زالت أعلى بكثير من الفوائد الدولية والتحذير الذي أشرت إليه يقصد منه اجتناب استعمال الفوائد المخفوضة في الخارج لتحقيق أرباح على العملات من خلال ما يعرف بـ (carry trade)، وهذا غير رائع لدينا. وفي كل الأحوال، لا يقدم تراجع الفوائد وارتفاعها ولا يؤخر في سياسات المصارف القائمة على اعتماد تسليقات مدروسة اقتصادياً وتجارياً واستثمارياً.

■ في ظل التدفقات الكبيرة من السيولة، ثمة خشية من أن تتحول إلى أداة مضاربة أو أن تعطل عملية التسليف إلى القطاع الخاص بسبب تغييرات قد تنجم عن السيولة غير المنضبطة. ما التدابير المتخذة في هذا المجال؟ وهل شهادات الإيداع هي أحد الوسائل الأنجح لامتناص فائض السيولة؟ أم ثمة خيارات أخرى في رأيكم تخدم هذا الغرض؟

- إن الخشية من أن تتحول تدفقات السيولة إلى أداة مضاربة أو أن تعطل عملية التسليف إلى القطاع الخاص بسبب تغييرات قد تنجم عن السيولة غير المنضبطة هو أمر غير مبرر. إن السياسة النقدية الحكيمة بقيادة سعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة والتي أكدت جدواها وفعاليتها في أكثر من مفصل أساسي تراعي التحكم في نمو الكتلة النقدية ضمن الحدود المستهدفة للحؤول دون الضغوط التضخمية وانفلاش كتلة النقد بما يتجاوز الأهداف الاقتصادية. شهادات الإيداع واحدة من الوسائل التي يستخدمها مصرف لبنان للغايات المذكورة. وهي وسيلة أثبتت جدواها حتى الآن. وكذلك تعاميم مصرف لبنان للتسليفات الإنتاجية في قطاعات محددة معفاة من الإحتياط الإلزامي،

تمويل الاقتصاد اللبناني والتوسع الخارجي
المدرس للمصارف.

■ **بات التسليف العقاري يمثل أعلى نسبة في
منظمة التسليفات المصرفية. ويتخوف البعض من
نقاعة عقارية في لبنان أيضاً. ما رأيكم؟**

محفظة القروض العقارية كبيرة في لبنان. وهذا مرتبط بحجم الاستثمارات في القطاع العقاري السكني في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ المقدر بنحو ١٠ مليارات دولار أميركي في ٢٠١٠، في بلد يقدر ناتجه المحلي بنحو ٣٣ مليار دولار أميركي. وقد شكلت الاستثمارات في هذا القطاع حصة الأسد من حركة الرساميل إلى لبنان. وكانت ولا تزال وعاءً ضريبياً مهماً للدولة. وبحسب الدراسات التي تصدرها مؤسسات دولية يعتبر العائد على الاستثمار في القطاع العقاري في لبنان الأعلى في المنطقة، ومن بين الأعلى في دول العالم. وقد ازداد الإقبال على القطاع العقاري نتيجة عدم تأثره الفقاعة العقارية الإقليمية والدولية، مع استمرار ارتفاع أسعار العقار والشقق السكنية.

ما يخص المصارف، فمتوسط معدل الرافعة المالية (leverage ratio)، أي الدين إلى الرملة في لبنان وفق تقدير مصرف لبنان هو ٢٠ في المئة إلى ٨٠ في المئة. عكس ذلك كان في الدول الصناعية، حيث راوحت الرافعة المالية في الولايات المتحدة، منشأ الأزمة المالية الدولية، بين ٧٠-٨٠ في المئة. هذه الرافعة غير موجودة في لبنان، خصوصاً وأن الإحصاءات العقارية أشارت إلى أن نحو ٨٥ في المئة من الطلب العقاري والسكني كان من اللبنانيين، لا سيما من العاملين في دول الخليج والخارج. وكانت نسبة الرملة إلى الدين كبيرة جداً. هذا لا يعني أن أسعار العقار والشقق السكنية ستستمر بالضرورة في الارتفاع وفي اتجاه واحد من دون تصحيح. إنما أسعار العقارات والشقق السكنية قوية في لبنان على وجه العموم.

ولناحية محفظة المصارف العقارية، لا خوف لدينا من سلبيات تذكر في ضوء معدل الرافعة المالية والدين إلى ضمانات العقار. وهذا يتيح للمصارف بيسر تسييل الدين العقاري إذا ما تطلب وضع العميل ذلك، ويبقى المصرف في المنطقة الآمنة. ولا يعفي الوضع المطمئن هذا المصارف، من اعتماد سياسة حكيمة ورسينة في هذا المجال. أكان لناحية أسعار العقار وإعادة تقويمها، أم لناحية وضع العميل والضمانات التي يقدمها. والمصارف تقوم بمسؤولياتها على هذا الصعيد خير قيام، بالتعاون مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

هذا ويخلو السوق العقاري في لبنان من المضاربات ومعظم المستثمرين فيه هم من اللبنانيين، لذلك لا خوف من أن يتأثر السوق اللبناني بأزمات وخضات خارجية. أضف إلى أنه حتى لو أراد المستثمرون الأجانب القلائل في لبنان بيع عقاراتهم سيجدون بسهولة مستثمرين لبنانيين لشراؤها، وهذا الوضع ليس موجوداً في الكثير من الدول التي واجهت الأزمة العقارية.

■ **كانت هناك ملاحظات من المسؤولين
والمصرفيين على مشروع قانون الشراكة بين
القطاع العام والخاص. هل يمكن القطاع
المصرفي تمويل مشروعات استثمارية مباشرة؟ أو
تمويل مشروعات لا دور له في إدارتها؟ وما هي
شروطه في هذا الصدد؟**

- أولاً مشروع قانون الشراكة مع القطاع العام

مختلف كلياً عن أسلوب تمويل حاجات الدولة والعجز المالي لقاء فوائد، واستعادة أصل الدين أو أن الإستحقاق أو تجديده. المشروع يلحظ انخراط القطاع المصرفي في تمويل مشروعات استثمارية طويلة الأجل على أساس الشراكة الفعلية. والشراكة هنا في الأرباح والخسائر والإدارة والتبعات القانونية والمخاطر المترتبة على الشراكة. ويلحظ المشروع خيارات عدة في المجالات المذكورة، وليس خياراً واحداً.

وفي شأن دور المصارف التمويلي، من الطبيعي أن تسهم المصارف في تمويل بعض المشروعات، أخذة في الاعتبار حجم التمويل المطلوب وحصة المصارف منه وحجم الأموال الخاصة للمصارف قياساً بالتمويل وملاءمة طبيعة آجال مواردها مع آجال الاستعمالات وغير ذلك. إذ أن هناك شروطاً يفرضها قانون النقد والتسليف في هذا المجال، بالإضافة إلى سياسات المصارف الداخلية وتوجهاتها واعتباراتها المختلفة. ومن البديهي أن تتحدد حصة تمويل المصارف في تلك المشروعات التي نعتبرها حيوية وخدمية وبالغة الأهمية على مستوى البنية التحتية، وتلبية حاجات الاقتصاد، ودفع التنمية وخلق فرص العمل، في ضوء الخيارات المتعددة التي يتيحها مشروع القانون لدور المصارف والقطاع الخاص.

يبقى أمر شبه مسلم به لدى عدد كبير من المصارف، وهو أنها تفضل الدخول مع مستثمرين استراتيجيين من عرب وأجانب في تمويل بعض المشروعات الكبيرة على غرار قطاع الكهرباء على سبيل المثال. فبالإضافة إلى القدرات التمويلية للمستثمر الاستراتيجي، يمكن الاستفادة من خبراته في القطاع الذي سيسهم فيه على المستويين التقني والإداري والمالي والتطويري. والحال نفسها مرغوبة في تمويل قطاعات النفط والمصافي واستكشاف الطاقة النفطية والغازية والسدود المائية وغيرها. وسناقش كل هذه الأمور في مجلس الوزراء ومع المسؤولين المعنيين في حينها. ونأمل أن يعود مجلس الوزراء في وقت قريب جداً إلي عقد اجتماعاته وتفعيل أعماله، والإنهاء من الأسباب التي تحول دون ذلك، لنبدأ جميعاً في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية في مناخ من الإستقرار السياسي والنقطة المتبادلة.

■ **استناداً إلى الأرقام المحققة في نهاية الفصل
الثالث ٢٠١٠، ما تقييمكم للقطاع في ٢٠١٠؟**

- نتائج القطاع المصرفي حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ كانت جيدة. إزادات ودائع الزبائن خلال العشرة أشهر الأولى من العام ٢٠١٠ بقيمة ٩,١٥ مليار دولار إلى ١٠٩ مليار دولار أميركي، أي بنسبة ٩,١٥٪. كما إزادات التسليفات إلى القطاع الخاص فقط نحو ٦ مليارات دولار أميركي. أي زهاء ٢٠,٦ في المئة إلى ٣٥,٤ ملياراً. وهذا بدوره نتيجة مهمة جداً. بالإضافة إلى تسليفات القطاع العام وهي دون ٣٠ مليار دولار أميركي بقليل. أما في شأن أرباح المصارف فقد أتاحت لنا تعزيز الإحتياجات والمؤنات، وزيادة الأموال الخاصة بمبلغ ١,٢٢٣ مليار دولار أميركي. أي بنحو ١٤,٢٧ في المئة. وهذا يعزز الثقة في القطاع المصرفي اللبناني، ويؤهله بملاقة بازل ٣ بنجاح. وكذلك تطوير قدراته التجهيزية والتقنية وموارده البشرية وتنوع منجاته وخدماته للاقتصاد والجمهور، ويجعله جذيراً باستقطاب المزيد من الودائع والرساميل إلى لبنان. وهذه الأمور هي صلب اهتمام المصارف في لبنان. ولا تنسى أن السنة لم تنته بعد

فهنالك شهراً تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر اللذان يشهدان حركة سياحة وإستهلاك تنعكس إيجابياً على الاقتصاد عامة والقطاع المصرفي خاصة.

■ **كيف تقيّمون نتائجكم خلال ٢٠١٠ وما هي
أبرز خططكم للعام القادم؟**

- حققت مجموعة فرنسبنك خلال التسعة الأشهر الأولى من العام ٢٠١٠ نتائج استثنائية ونمواً مضطرباً. وقد تجسدت هذه النتائج الإيجابية بزيادة حجم الأعمال وتحقيق معدلات نمو ملفتة، أهمها زيادة في الأرباح الصافية سجلت ٤٣٪ لتبلغ ١,٠٦,٧٠ مليون دولار أميركي في التسعة الأشهر الأولى من العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٧٤,٧٨ مليون دولار أميركي للفترة ذاتها من العام السابق. وقد سجلت المؤشرات المالية الأخرى الإرتفاع عينه:

- زاد حجم الموجودات ١٩٪ ليبلغ ١١,٧٩٠ مليار دولار أميركي في ٢٠١٠/٩/٣٠ مقارنة مع ٩,٩٢١ مليار دولار أميركي في ٢٠٠٩/٩/٣٠. سجلت ودائع وحسابات الزبائن الدائنة ارتفاعاً نسبته ١٥٪ ليحقق ٩,٥٦٠ مليار دولار أميركي في ٢٠١٠/٩/٣٠ مقارنة مع ٨,٣٢٠ مليار دولار أميركي بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠.

- زادت محفظة صافي التسليفات والقروض للزبائن بنسبة ٣٧٪ لتبلغ ٢,٩١٥ مليار دولار أميركي في ٢٠١٠/٩/٣٠ مقارنة مع ٢,١٢٤ مليار دولار أميركي في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ارتفع مجموع حقوق المساهمين بنسبة ملحوظة بلغت ٤٧٪ لتبلغ ١,٣٦٦ مليار دولار أميركي في ٢٠١٠/٩/٣٠ بالمقارنة مع ٩٢٧ مليون دولار أميركي في ٢٠٠٩/٩/٣٠.

- زادت صافي الإيرادات من الفوائد بنسبة ٢٧٪ مسجلة ١٩٥ مليون دولار أميركي خلال التسعة أشهر الأولى من العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ١٥٣ مليون دولار أميركي خلال الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٩.

- أما صافي الإيرادات من العمولات، فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ٣٢٪ حيث ارتفعت إلى ٣٢,٧ مليون دولار أميركي خلال التسعة أشهر الأولى من العام ٢٠١٠ من ٢٥,٥ مليون دولار أميركي في الفترة ذاتها من العام السابق.

- أما مجموع الأعباء التشغيلية، فقد زادت بنسبة ١٧٪ فقط بين التسعة الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وبالإضافة إلى كافة هذه المؤشرات المالية، فقد أقفل المصرف وبنجاح إصداره من الأسهم التفضيلية بقيمة ٨٥ مليون دولار أميركي التي تم إصدارها خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٠. وهذه الأسهم التفضيلية من فئة ب هي غير تراكمية ويمكن تحويلها أو استردادها، بعائد يبلغ ٦,٧٥٪ سنوياً.

وعلى الصعيد الدولي، فإن مجموعة فرنسبنك تتابع استراتيجيتها في مجال التوسع الدولي وتعزيز وجودها في الأسواق الإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى لبنان، للمجموعة اليوم وجود راسخ في سبعة بلدان تتضمّن فرنسا وسورية والجزائر وروسيا البيضاء والسودان وليبيا وكوبا. وقد حققت المجموعة المزيد من التوسع العضوي والجغرافي في معظم هذه الأسواق خلال العام ٢٠١٠.